



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجمع



فشل الأمم المتحدة في وقف الحرب على غزة الأسباب والنتائج

يوسف كامل خطاب
باحث أول
مركز الخليج للأبحاث



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

www.grc.net

23
Gulf Research Center
Knowledge for All

وانتهكات لقوانين العلاقات الدولية، والاتفاقيات الإنسانية، والقوانين الضابطة للحروب والعمليات العسكرية، فضلاً عن القيم والأعراف الإنسانية الأساسية، التي تم التوافق الدولي عليها كأسس لإرساء الأمن والسلم الدوليين.

وتعدُّ إعاقة مشاريع القرارات التي طرحت في المنظمة الأممية ومجلس الأمن الدولي، من أخطر مظاهر هذا الدعم، لأنها شجعت إسرائيل على الاستمرار في استخدام قواتها العسكرية الغاشمة، في قتل وإصابة عشرات الآلاف من المدنيين العزل؛ وتدمير أكثر من ثلثي مباني القطاع من منازل ومساجد وكنائس ومدارس ومتاحف ومنتزهات... وغيرها من المكونات العمرانية والحضارية والتراثية والدينية في قطاع غزة. وكانت الإعاقة - وما زالت - تتم عبر استخدام أمريكا لحق النقض (الفيتو) لما يصدره مجلس الأمن من قرارات ضد المخالفات والتجاوزات والانتهاكات الإسرائيلية، أو من خلال رفض تلك القرارات أو الامتناع عن التصويت عليها من قبل الدول الأوروبية ومن حذا حذوها من دول العالم؛ ما جعل المنظمة الأممية، وما يتبعها من مؤسسات، تبدو وكأنها عديمة الجدوى والفعالية.

ومع ازدياد أهوال الحرب وبشاعتها، وتؤكد شعوب العالم من كذب وتهويل ما روج له من عدوان الفلسطينيين على إسرائيل، واتضح أن العكس هو الصحيح، بدأت شعوب الدول الداعمة لإسرائيل تبدي صدمتها من مواقف قادتها المؤيد لما يرتكب من جرائم لا إنسانية في غزة؛ وعبرت عن موقفها الراض بالمظاهرات الحاشدة التي خرجت في عديد من عواصم ومدن العالم الكبرى مع اقتراب القتال من نهاية شهره الأول، لتستكر المذابح والمجازر التي ترتكب ضد سكان القطاع، فضلاً عن تعمُّد تجويعهم

ترصد هذه الورقة: موقف الأمم المتحدة من الحرب على غزة؛ وما بذلته جهود لوقفها؛ وأسباب عجزها، أو بالأحرى تعجزها، عن القيام بدورها تجاه الإجرام الإسرائيلي القائم في غزة، لرفض إسرائيل الالتزام بالقوانين الدولية التي صدرت - وما زالت تصدر - عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن على مدى العقود الماضية إلى اليوم؛ وبيان الدور الذي قامت - وما زالت تقوم به - القوى الكبرى من أجل عرقلة المنظمة عن القيام بواجباتها وتنفيذ أهدافها ومهامها التي أنشئت من أجلها، تجاه حرب الإبادة التي ترتكب ضد الفلسطينيين في قطاع غزة وغيره من المناطق المحتلة؛ وما أسفر عنه هذا الدور من نتائج إيجابية، تمثلت في استفاقة شعوب تلك الدول لحقيقة ما يجري في فلسطين من جرائم سادية ونازية على يد قوات الاحتلال؛ وأخرى سلبية، تتمثل في إضعاف الأمم المتحدة بمنظوماتها المتعددة، وما قد يترتب على ذلك من مخاطر تهدد الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

مقدمة:

يلحظ المتابع لما تم في جلسات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، التي انعقدت منذ بدء حرب الإبادة التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، وما زالت مستمرة حتى إعداد هذه الورقة، مقتربةً من يومها التسعين، أن هناك شبه إصرار من الدول الكبرى على إفشال جهود المنظمة الأممية، وإعاقة محاولاتها لوقف جرائم الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل يومياً منذ بدء الحرب؛ على مرأى ومسمع من شعوب العالم ودوله ومنظوماته لحظة وقوعها.

وتجد إسرائيل التأييد والدعم الشامل من الولايات المتحدة الأمريكية، والعديد من الدول الأوروبية، على الرغم مما ترتكبه في تلك الحرب من مخالفات



عبر منع دخول المساعدات الإنسانية من غذاء ودواء ووقود... وغيرها من المطالب الضرورية، التي يعد منعها جريمة من جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل - وفقاً لما أعلنته منظمة (هيومن رايتس ووتش) - بدعم من دول العالم الكبرى، التي تدعي أنها قلاع الحرية والديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان، وخصوصاً النساء والأطفال، التي تتعمد إسرائيل استهدافهم وقتل الآلاف منهم، لتجعل من غزة (مقبرة لآلاف الأطفال) - كما وصفتها منظمة اليونيسيف¹ - تحت شعارات خادعة: ك: (الدفاع عن النفس) و(الحرب على الإرهاب)؛ كما سيتضح من خلال المحاور التي تناقشها هذه الورقة.

من يمعن في شعار (الدفاع عن النفس)، الذي اتخذ مبرراً للحرب على غزة، يعلم أنه شعار خادع، تم ترويجه من قبل إسرائيل، وردده من أيدها من الدول الكبرى، لإقناع شعوب العالم بمشروعية الحرب على غزة، على الرغم من افتقارها لتلك المشروعية لثلاثة أسباب:

الأول: لأن شعار (الدفاع عن النفس) ذاته ينطبق على ما قامت به فصائل المقاومة الفلسطينية في مستعمرات غلاف غزة، الذي تم - وفقاً لما أعلنه القائد العام للكثائب (مُحمّد الضيف)، عند بدء عملية (طوفان الأقصى - ردّاً على «الانتهاكات الإسرائيلية في باحات المسجد الأقصى المبارك واعتداء المستوطنين الإسرائيليين على المواطنين الفلسطينيين في القدس والضفة والداخل المحتل»؛ فضلاً عن أنه رد فعل على ما يتعرض له القطاع من عدوان عسكري إسرائيلي

عندما أعلنت إسرائيل الحرب على غزة، انتقاماً مما قامت به فصائل المقاومة المسلحة حماس من عمليات عسكرية داخل المستعمرات الاسرائيلية في غلاف غزة في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م؛ زعمت أن حربها تتم تحت شعار: (الدفاع عن النفس)؛ وقد تم ترويج هذا الشعار عبر دعاية إسرائيلية مكثفة، اعتمدت على سرديات وروايات كاذبة ومضللة تظهر إسرائيل في صورة الدولة المعتدى عليها، من جماعات إرهابية،

المحور الأول: مبررات إعلان الحرب على غزة واستمرارها

في المؤتمر الصحفي، الذي عُقد في ٣١ أكتوبر ٢٠٢٣م، في قصر الأمم في جنيف، صرح المتحدث باسم اليونيسف (جيمس إلدر) بالقول: «منذ الأيام الأولى للأعمال العدائية غير المسبوقة في قطاع غزة، كانت اليونيسف واضحة بشأن الحاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية، وتدفع المساعدات، وإطلاق سراح الأطفال المختطفين. ومثل كثيرين غيرنا، طالبنا بوقف قتل الأطفال. «إن أسوأ مخاوفنا بأن تصل أعداد الأطفال الذين قتلوا إلى العشرات، ثم المئات، وفي نهاية المطاف الآلاف، قد تحققت في أسبوعين فقط. الأرقام مروعة. وبحسب التقارير قُتل أكثر من ٣,٤٥٠ طفل؛ والأمر الصادم أن هذا الرقم يرتفع بشكل ملحوظ كل يوم. لقد أصبحت غزة مقبرة لآلاف الأطفال. إنها جحيم حي للجميع». انظر النص في: (لقد أصبحت غزة مقبرة لآلاف الأطفال)، منشور في موقع: (اليونيسيف) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣ / ١٠ / ٣١، متاح على الرابط: <https://2u.TYDr8HD/pw>.

3



متكرر، و حصار شامل مشدد، منذ أكثر من ١٥ عاماً؛ ما جعل حياة سكان غزة في ضنك مستمر وتضييق سقيم.

الثاني: أن القوانين الدولية أقرت للشعوب المحتلة بالحق في مقاومة قوات الاحتلال بكل الوسائل من أجل الحصول على حريتها^٢؛ ولم تقر للمحتل بحق، أو مشروعية، إبادة من يحتلهم من شعوب عبر استخدام القوة المسلحة، أو القيام بإرغامهم على الهجرة من أوطانهم لتطهيرها عرقياً، كما تفعل إسرائيل بخطط ممنهجة منذ بداية الاحتلال، لتكون فلسطين خالصة لليهود ولا يشاركهم فيها أحد؛ تحقيقاً لمطلب (يهودية الدولة)، الذي أصبح منذ عام ٢٠٠٧م، مطلباً رسمياً لحزب (الليكود) المتطرف بقيادة (نتنياهو)، لاستكمال مباحثات السلام، أو بالأحرى تدميرها، نظراً لأنه يحمل في طياته توجهاً إسرائيلياً لطرد الفلسطينيين من وطنهم بزعم الحفاظ على نقاء الدولة اليهودية، ويستوي في ذلك فلسطينيو ١٩٤٨ و ١٩٦٧م. ويعتمد هذا التيار المتطرف على توظيف نصوص التوراة،

(٢) قد يجادل البعض بأن قطاع غزة ليس محتلاً من قبل إسرائيل، لأنها انسحبت منه عام ٢٠٠٥م، ما يعني بالضرورة أن إسرائيل لم تعد دولة احتلال فيما يتعلق بالقطاع مثلما تزعم وتؤيدها في زعمها الولايات المتحدة الأميركية، وبالتالي فهي في حل من كافة المسؤوليات التي يملها عليها القانون الدولي في هذا الصدد. وهو قول مردود، لأن ما تم من انسحاب كان صورياً، بينما ظلت السيطرة الفعلية على القطاع لإسرائيل على مدى السنوات الماضية؛ وذلك عبر سيطرتها على المجال الجوي والمياه الإقليمية والمنافذ البرية والحدود الخاصة بالقطاع، وبالتالي أصبحت تتحكم في المؤن الغذائية والماء والكهرباء وأمور أخرى كثيرة متعلقة بالحياة في القطاع، وهو ما جعل البعض يصف وضع غزة في السنوات الماضية بأنه أشبه بسجن مفتوح؛ وأن إسرائيل ظلت حسب هذا الواقع الفعلي قوة احتلال. وعليه فإن فرض إسرائيل الحصار على قطاع غزة يعد انتهاكاً لالتزاماتها حسب القانون الدولي الإنساني، ولاسيما اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في الأراضي المحتلة والصادرة عام ١٩٤٩م. كما يفرض القانون الدولي على إسرائيل - باعتبارها دولة احتلال - مسؤوليات قانونية تجاه شعب غزة؛ ومن بينها توفير الخدمات الصحية وإمداد شعب القطاع بالمؤن الغذائية والضرورية لكي يبقى على قيد الحياة. انظر: د. ياسر عبد الرحيم: (الاحتلال الإسرائيلي.. والحق المزعوم في الدفاع عن النفس)، مقالة منشورة في موقع: (الجزيرة نت) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٣/١١/٢٠٢٣م، متاحة على الرابط: <https://www.SDA2TcY/pw.2u/>

لتبرير خططه الاستعمارية وجرائمه اللا إنسانية التي يرتكبها ضد الفلسطينيين، على نحو ما فعله رئيس الوزراء (بنيامين نتياهو) من استشهاد ببعض ما جاء في التوراة - في إحدى رسائله إلى جنود الاحتلال - ليحرضهم على إبادة المدنيين العزل من سكان قطاع غزة^٣.

(٣) انظر محاولات الليكود لتبرير مصطلح يهودية الدولة وأهدافه وخطورته على حاضر القضية الفلسطينية ومستقبلها، عند: محمود جميل الجندي وخالد شنيكات: (إعلان «يهودية الدولة» وتداعيات المصطلح)، دراسة منشورة في: (مجلة المستقبل العربي)، العدد: (٤٢٨)، أكتوبر ٢٠١٤م. وأعيد نشرها في موقع: (مركز دراسات الوحدة العربية) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠/١٠/٢٠٢٣م، متاحة على الرابط: <https://www.hg8bD5F/pw.2u/>. أما استشهاد نتياهو بما جاء في التوراة، فيتمثل في الرسالة التي وجهها إلى الجنود الإسرائيليين في غزة، بمناسبة حلول السبت لدى اليهود، في ٣ نوفمبر ٢٠٢٣م، مخاطباً لهم بقوله: «أذكر ما فعله بك عماليق». وهي فقرة من سفر التثنية نصها «أذكر ما فعله بك عماليق في الطريق عند خروجك من مصر». ويمثل العماليق ذروة الشر في التقاليد اليهودية، ويستخدم هذا التعبير للإشارة إلى الشعوب التي تهدد الوجود اليهودي، وكيفية الرد عليهم - كما جاء في التوراة، في الفصل ١٥، من سفر صموئيل، حيث تنص الآية ٣ على ذلك بالقول: «والآن اذهب واضرب العماليق وحرموا كل ما لهم ولا تعفوا عنهم. بل اقتلوا على السواء الرجل والمرأة، الطفل والرضيع، بقراً



الثالث: أن ما قامت به المقاومة الفلسطينية ضد

المحتل الإسرائيلي من أعمال مسلحة، لا تقارن - بأي معيار أو تقويم - بما ارتكبه قوات الاحتلال من أعمال وحشية وجرائم لاإنسانية على مدى ما يقرب قرن من الزمان، بدءاً بما قامت به العصابات الصهيونية كالبماخ والهجانة وشترن... وغيرها، بالفلسطينيين العزل على مرأى ومسمع المحتلين البريطانيين في مطلع القرن الماضي، وصولاً إلى ما يقوم به جيش الاحتلال منذ السابع من أكتوبر من جرائم، بدعم وتأييد من كبرى دول العالم؛ فإن هنالك من لا يزال يردد أن حرب إسرائيل على غزة هي (دفاع عن النفس)؛ أو

(حرب ضد الإرهاب)°.

دور الدول الكبرى في تروج الشعار

ما أن أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي (يوآف غالانت) بدء الحرب والحصار الشامل على غزة - بما في ذلك حظر دخول الغذاء الدواء والوقود... وغيرها من متطلبات الحياة - حتى توالى تصريحات الدول الكبرى التي أدانت ما قامت به حماس، وأعلنت وقوفها إلى جانب إسرائيل، مؤيدة وداعمة حربها على غزة، باعتبارها حرب (دفاع عن النفس)، وفقاً للقوانين الدولية؛ حيث ردد العديد من قادة الدول الكبرى هذا الشعار في أكثر من مناسبة، ليضفوا على الجرائم التي تقوم بها إسرائيل شرعية زائفة وعدالة كاذبة.

وإضافة إلى ما كان يردده القادة في تصريحاتهم، تعهد زعماء الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا، في بيان مشترك، صدر في ١٠ أكتوبر ٢٠٢٣م،

الإرهاب، وذلك من خلال مقارنة عملية (طوفان الأقصى) - التي قامت بها حماس في مستوطنات غلاف غزة في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م - بما كانت تقوم به (داعش)، وبما حدث من تفجيرات لبرجي التجارة في سبتمبر ٢٠٠١م. وهو توظيف صهيوني للحرب العالمية على الإرهاب، لإقناع العالم بأن إسرائيل تشارك العالم في تلك الحرب، وأن العالم يتوجب عليه دعمها المطلق، مهما ارتكبت من جرائم ومخالفات قانونية ولا إنسانية، تحت ذريعة محاربتها للإرهاب. وهذا ما جعل وزير الخارجية الأمريكي يجوب ٦ دول عربية، بعد زيارته لإسرائيل، في ١٤/١٠/٢٠٢٣م، ليطلب من قادتها تصنيف حماس جماعة إرهابية، لمنح إسرائيل مشروعية الحرب على غزة تحت شعار: (الحرب على الإرهاب). انقلبت صورة الإرهاب والدعشنة التي حاول أن يروجها الاحتلال وداعموه عن المقاومة إلى النقيض، إذ أظهرت صور القتلى والجرحى بقنابل الاحتلال، وصور الخراب والدمار في المباني والمؤسسات والمستشفيات، الاحتلال على حقيقته كمجرم حرب، وعدو للبشرية وللحياة. وقدمت المقاومة خلال فترة الهدن الإنسانية صورة إنسانية مشرفة، دحضت روايات الاحتلال، والإدارة الأميركية عن توّحش وإرهاب المقاومين. انظر: ماجد أبو دياك (انقلب السحر على الساحر.. ماذا يترتب على خلاف بايدن ونتنياهو؟)، مقالة منشورة في موقع: (الجزيرة نت)، بتاريخ: ٢١/١٢/٢٠٢٣م، متاح على الرابط: <https://l8Zojbi/pw.2u/>.

وغنماً، جملاً وحماراً». كما اعتبر نتياهو في رسالته أن «هذه حرب بين أبناء النور وأبناء الظلام، لن نتوقف عن مهمتنا حتى يتغلب النور على الظلام». وأضاف: «سيهزم الخير الشر الشديد الذي يهددنا ويهدد العالم بأسره»، وفق تعبيره. وفي موقع آخر من الرسالة، قال نتياهو: «كلكم من نسل سلسلة الأبطال الذين لم يترددوا ولم يتراجعوا - يهوشوع بن نون، دبورة النبية، الملك داود، يهودا المكابي، بار كوخبا، جوزيف ترومبلدور، المقاتلون السريون، الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن. لقد أمسكوا بسيف درع إسرائيل إلى الأبد، وأنتم تسيرون على خطاهم». واقتبس في رسالته من (مزمو ١٨: ٣): «تَمَنِّطَنِي بِقُوَّةِ لِقَاتَالٍ. تَصْرَعُ تَحْتِي الْقَائِمِينَ عَلَيَّ». ثم قال في رسالته: «ليسمح الرب أن يوبخ أعداؤنا الذين قاموا علينا في وجوههم! فليحفظ القدوس المبارك جنودنا ويحفظهم من كل ضيق وضيق، ومن كل مرض وسقم، وليباركهم ويوفقهم في كل أعمالهم. ويزينهم بتاج الخلاص وتاج النصر». وختم نتياهو رسالته «بعون الرب، معاً سننتصر». انظر: (نتياهو يستعين باقتباسات من التوراة مجدداً في تحريضه ضد غزة)، منشور في موقع: (وكالة الأناضول للأخبار AA) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٣/١١/٢٠٢٣م، متاح على الرابط: <https://hrZZ8L5/pw.2u/>.

(٤) في تفنيده لهذا الادعاء، ذكر د. ياسر عبد الرحيم - أحد أساتذة القانون الدولي والدستوري بجامعة إيرفورت في ألمانيا - إننا لو سلمنا بوجود حق لإسرائيل في الدفاع عن نفسها حسب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة مثلما تدعي وتؤيدها في ذلك بعض الدول الغربية، فإن ممارسة هذا الحق مقيد بمبدئي: الضرورة والتناسب. فمقدار استخدام القوة ينبغي أن يكون متناسباً مع التهديد الذي يمثله الخصم وألا تزيد في مقدارها عما هو ضروري ومطلوب للتعامل مع التهديد للدفاع عن النفس. وبالإضافة إلى ذلك فإن استخدام القوة ينبغي أن يتم في إطار الالتزام بالقواعد المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني. وعليه فإن إسرائيل حسب قواعد القانون الدولي لا حق لها في الدفاع عن النفس باعتبارها قوة احتلال، وإننا حتى لو سلمنا مع القائلين بوجود هذا الحق لها، فإن الثابت قطعاً هو أن أفعالها قد تجاوزت حدود هذا الحق بعد أن استحال ممارساتها إلى جرائم بعضها فوق بعض. انظر: (الاحتلال الإسرائيلي.. والحق المزعوم في الدفاع عن النفس)، مرجع سابق.

(٥) حرصت إسرائيل على ترويج مقولة أن حربها على غزة هي حرب ضد

بدعم «قدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها» وأكدوا دعمهم «الثابت والموحد» لإسرائيل. ونقل البيان - الذي نشره البيت الأبيض - «إدانة - الرئيس الأميركي (جو بايدن)، ورئيس الوزراء البريطاني (ريشي سوناك)، والرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون)، والمستشار الألماني (أولاف شولتس)، ورئيسة وزراء إيطاليا (جورجيا ميلوني) - القاطعة لحماس وأعمالها المروعة والإرهابية». ووصف الزعماء الخمس أعمال حركة «حماس» بأنها «غير مبررة ولا مشروعة ويجب أن تلقى إدانة عالمية»^٦.

وخلال الجلسة التي عقدت بمجلس الأمن، في ١٠ أكتوبر ٢٠٢٣م، لبحث الموقف، ركزت الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا وفرنسا وسويسرا ومالطا على التثديد بهجوم حماس؛ ما أعطى إسرائيل الحق في ارتكاب ما شاءت أن ترتكب من جرائم ضد قطاع غزة وسكانه، فضلاً عن ما تم - وما زال يتم - من انتهاكات لحقوق الشعب الفلسطيني في الضفة والقدس على أيدي المستوطنين الإسرائيليين وقوات الاحتلال.

حرب إبادة جماعية أم دفاع عن النفس؟

أكد عديد من المصادر أن ما تقوم به إسرائيل من عمليات عسكرية ضد قطاع غزة، منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م إلى اليوم، لا تنتهك قواعد القانون الدولي الإنساني فحسب، لكنها تمثل أيضاً جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، بل جرائم إبادة جماعية؛ طبقاً للمادة الثامنة والسابعة والسادسة على التوالي من نظام المحكمة الجنائية الدولية. ومن أبرز الشواهد على توصيف الحرب على غزة بأنها حرب إبادة جماعية، ما يلي:

(٦) انظر: (زعماء ٤ دول أوروبية وأميركا يتعهدون بدعم «ثابت وموحد» لإسرائيل) منشور في موقع صحيفة: (الشرق الأوسط) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ١٠ أكتوبر ٢٠٢٣م، متاح على الرابط: <https://www.16No32H/pw.2u/>.

• إرسال المديرية التنفيذية لمنظمة (هيومن رايتس وتش) (تيرانا حسن) رسالة إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية (كريم خان)، في ١٣ أكتوبر ٢٠٢٣م، تطالبه فيها ب: «إصدار بيان علني فوراً يوضح اختصاص «المحكمة الجنائية الدولية» فيما يتعلق بالأعمال العدائية الدائرة حالياً بين الجماعات الفلسطينية المسلحة وإسرائيل؛ مؤكدة على أن «المخاطر المحدقة بالمدينين خلال الأعمال العدائية الحالية كبيرة للغاية. مع أن أي بيان قد تصدرونه سيتطرق إلى العموميات بدل أحداث معينة، من الواضح أن الأطراف المختلفة ارتكبت انتهاكات مروعة للقانون الإنساني الدولي ترقى إلى جرائم حرب»^٧.

• توجه عدد كبير من الجمعيات الحقوقية، وأكثر من ٥٠٠ محام من كل أنحاء العالم، بقيادة المحامي الفرنسي (جبل دوفير)، إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، في نوفمبر ٢٠٢٣م، لتقديم دعوى قضائية مكونة من ٥٦ صفحة، تطالب بفتح تحقيق في الوقائع المنسوبة لجيش الاحتلال في قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م. ويتتبع نص الدعوى خيوط القضية منذ بدايتها، انطلاقاً من فترة الانتداب البريطاني ووعده بلفور وقيام دولة إسرائيل، وصولاً إلى الحروب الإسرائيلية العربية المختلفة واتفاقيات أوسلو لعام ١٩٩٣ والحصار المفروض على القطاع وعمليات طوفان الأقصى، ثم عدوان الاحتلال المستمر على المدينين العزل^٨.

(٧) انظر: (إسرائيل/ فلسطين: رسالة إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية)، منشور في موقع: (منظمة هيومن رايس وتش) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ١٣/١٠/٢٠٢٣م، متاح على الرابط: <https://www.pros-letter-palestine/israel/2023/10/13/news/ar/org.hrw.court-criminal-international-ecutor>.

(٨) انظر: («جيش قانوني».. ٥٠٠ محام يقدمون شكوى للجنائية الدولية ضد إسرائيل)، منشور في موقع: (الجزيرة نت)، بتاريخ: ١٦/١١/٢٠٢٣م، متاح على الرابط: <https://www.EpYcQNI/pw.2u/>.





• تنديد المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية (كريم خان) - في مؤتمر صحفي، عقده في القاهرة، بعد زيارته معبر رفح البري على الحدود مع قطاع غزة، في ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٣م - بما ترتكبه إسرائيل من جرائم ضد الفلسطينيين، بقوله: «من الفظيخ رؤية صور ضحايا الأطفال الفلسطينيين الأبرياء الذين كان يفترض أن يكونوا في المدرسة أو أن يلعبوا الكرة مع أصدقائهم وهم يأملون بمستقبل أفضل.. أو حتى أولئك الذين يجرون عمليات جراحية في المؤسسات الطبية وليست لديهم وسائل لعلاج المصابين». وأكد أن «تطبيق القانون ليس أمراً نظرياً فقط، ولكنه يجب أن يطبق، الحماية التي تحدث عنها القانون هي لكل الأشخاص وليست لفئة معينة»، مضيفاً أن «هذه المبادئ يجب أن تطبق أيضاً على حماس عندما شنت تلك الهجمات التي أثرت على المدنيين».

• مطالبة رئيس دولة فلسطين (محمود عباس)، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية (كريم خان) - خلال لقائهما في رام الله، في ٢ ديسمبر ٢٠٢٣م - بتسريع التحقيقات وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين في جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل - القائمة بالاحتلال - في الأراضي الفلسطينية، باستهدافها المدنيين وبخاصة الأطفال والنساء والشيوخ، واستباحة حرمة المستشفيات ومراكز الإيواء وهدم البيوت على رأس ساكنيها، إضافة إلى ما يجري من استيطان استعماري وضم للأراضي، وجرائم الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، وما تقوم به قوات الاحتلال والمستوطنون الإرهابيون من جرائم قتل، وتهجير قسري، واعتقالات، واعتداءات، وانتهاكات للقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني. داعياً إلى وقف العدوان الإسرائيلي بشكل كامل، من أجل تجنب المدنيين ويلات القصف والقتل والدمار الذي تقوم به آلة القتل الإسرائيلية، ومضاعفة

وتابع خان بالقول: «إسرائيل قامت بانتهاكات واضحة في حربها مع حماس، ليس فقط انتهاك أخلاقي ولكنه انتهاك قانوني»، مشيراً إلى أن إسرائيل لديها جيش مدرب ونظام قوي ليتأكدوا من أن هذه الحرب لا تنتهك القانون الإنساني، ويجب أن يعلموا أنه عندما يكون هناك أي هجوم يؤثر على الأبرياء المدنيين يجب أن يرد عليه في سياق القانون، يجب أن يقوموا بتحقيق المبادئ العامة من أجل حماية المدنيين». وأضاف أن «أماكن من المفترض أن تكون محمية، مثل المدارس أو الكنائس أو المساجد أو المستشفيات، هدمت بالصواريخ». وأعرب (خان) عن قلقه بشأن عدد الحوادث المتزايد التي تقع من قبل المستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية. وأشار إلى أن المحكمة تقوم بجمع الأدلة بشأن الانتهاكات في الحرب الدائرة، داعياً المجتمع الدولي والأشخاص بالمساهمة في إرسال ما لديهم من أدلة للتحقيق فيها بشكل مستقل^٩.

٢٨/١٠/٢٠٢٣م، متاح على الرابط: <https://www.0Pk6Bil/pw.2u/>.

(٩) انظر: (الجنائية الدولية: عرقلة الإمدادات إلى غزة قد تشكل

«جريمة حرب»)، منشور في موقع: (الحررة) على شبكة المعلومات، بتاريخ:

تقديم المساعدات الإنسانية، وتوفير المياه، والكهرباء، والوقود^{١٠}.

• تقديم جنوب إفريقيا طلب إلى محكمة العدل الدولية، لبدء إجراءات ضد إسرائيل لما وصفته بأنه «أعمال إبادة ضد الشعب الفلسطيني» في قطاع غزة، وفقاً لما جاء في بيان أعلنته المحكمة، في ٢٩/١٢/٢٠٢٣م. وأكدت جنوب إفريقيا أن «أفعال إسرائيل وأوجه تقصيرها تحمل طابع إبادة لأنها مصحوبة بالنية المحددة المطلوبة (...) لتدمير فلسطيني غزة كجزء من المجموعة القومية والعرقية واللاتية الأوسع أي الفلسطينيين»، حسبما أفادت محكمة العدل الدولية في بيانها. وقد رفضت إسرائيل الدعوى التي رفعتها جنوب إفريقيا أمام محكمة العدل الدولية، قائلة إنها لا تستند إلى أساس قانوني. وقالت وزارة الخارجية الإسرائيلية في بيان: «جنوب إفريقيا تتعاون مع جماعة إرهابية تدعو إلى تدمير إسرائيل (...) شعب غزة ليس عدو إسرائيل التي تبذل الجهود للحد من وقوع الضرر على المدنيين»^{١١}.

• تأكيد المنظمة الدولية لحقوق الإنسان (هيومن رايتس وتش) - في تقريرها الصادر في ١٨ ديسمبر ٢٠٢٣م - أنه وفقاً لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإن تجويع المدنيين عمداً من خلال «حرمانهم من الأشياء التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة، بما في ذلك تعمد إعاقة إمدادات الإغاثة» يعد جريمة حرب. وأشار التقرير إلى أن

(١٠) انظر: (الرئيس الفلسطيني يطالب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بتسريع التحقيقات وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين في جرائمهم المستمرة منذ ٧٥ عاماً)، منشور في موقع: (وكالة الأنباء السعودية - واس)، بتاريخ: ٢٠٢٣/١٢/٢م، متاح على الرابط: <https://www.spa.gov.sa/N2007456>

(١١) انظر: (جنوب إفريقيا تتهم إسرائيل بارتكاب «أعمال إبادة» في غزة)، منشور في موقع: (اسكاي نيوز عربية) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/١٢/٢٩م، متاح على الرابط: <https://www.koR5Fxxv/pw.2u/>

«مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى، بمن فيهم وزير الدفاع (يوآف غالانت)، ووزير الأمن القومي (إيتامار بن غفير)، ووزير الطاقة (يسرائيل كاتس)، قد أدلوا بتصريحات علنية أعربوا فيها عن هدفهم المتمثل في حرمان المدنيين في غزة من الغذاء والماء والوقود. وأن هذه «السياسة» تنفذها القوات الإسرائيلية». وأضافت المنظمة أن مسؤولين إسرائيليين آخرين صرحوا علناً بأن المساعدات الإنسانية لغزة «ستكون مشروطة إما بإطلاق سراح الرهائن الذين تحتجزهم حماس بشكل غير قانوني أو تدمير حماس»^{١٢}.

المحور الثاني: موقف الأمم المتحدة من الحرب على غزة ومبرراتها؛

حرصت الأمم المتحدة، عندما اندلعت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، على القيام بدورها في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين؛ والعمل على

(١٢) انظر: (هيومن رايتس وتش: التجويع يستخدم «كسلاح حرب» في غزة.. وإسرائيل ترد: «كذبة»)، تقرير منشور في موقع: (سي إن إن بالعربي) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/١٢/١٨م، متاح على الرابط: <https://www.2u/SiGgjPg/pw>

HUMAN
RIGHTS
WATCH

وقف الحرب؛ والحد من الجرائم الإنسانية وعمليات الإبادة الجماعية، التي ترتكبها إسرائيل ضد سكان القطاع؛ والتدمير الشامل لبنيته التحتية؛ إلا أن هذه الجهود قوبلت بمحاولات إعاقتها وإفشالها من قبل القوى الكبرى، التي كانت - وما زالت - الداعم الرئيس لإسرائيل في كل ما قامت - وما زالت تقوم - به من مخالفات وانتهاكات للقوانين الدولية منذ قيامها عام ١٩٤٨م إلى اليوم.

رفض مبررات الإبادة الجماعية:

في ١٠ أكتوبر ٢٠٢٣م، أوضح الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش)، أن ما حاولت إسرائيل ترويجه، من أن حربها على غزة هو (دفاع عن النفس)، ضد العدوان الذي تعرضت له من المقاومة الفلسطينية؛ يفتقر إلى الموضوعية، ويتجاهل الأحداث والسياقات السياسية والزمانية لما قامت به حماس؛ حيث صرح (غوتيريش)، بأن الوضع الإنساني في غزة كان مأساوياً قبل الحرب، والآن سيتهور أكثر، وأكد «أن هجمات حماس لم تأت من فراغ، بل هي نتاج احتلال دام (٧٥) عاماً للأراضي الفلسطينية».

ويعني هذا التصريح أن ما قامت به حماس لم يكن عدواناً - على النحو الذي تريد إسرائيل ترويجه لتبرير ما ستقوم به من حرب إبادة على غزة - بل كان ردّاً على عدوان إسرائيلي متعدد الأساليب (قتال وحصار وانتهاكات واغتيالات واعتقالات للفلسطينيين)، سواء في قطاع غزة أو في غيره من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخصوصاً القدس (انتهاكات المسجد الأقصى، وتدمير منازل المواطنين والاستيلاء على أراضيهم تمهيداً للضم النهائي لكل القدس).

ومع تأكيد (غوتيريش) - خلال الجلسة الطارئة لمجلس الأمن، التي تمت في ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٣م - على موقفه الرفض لهجمات حماس؛ إلا أنه رفض أن تصبح تلك الهجمات تبريراً لإسرائيل في القتل الجماعي بحق

المدنيين الفلسطينيين؛ وقال «من المهم أن ندرك أن هجمات حماس لم تحدث من فراغ، وأن هذه الهجمات لا تبرر لإسرائيل القتل الجماعي الذي تشهده غزة». وأضاف «من أجل التخفيف من هذه المعاناة الهائلة، وتسهيل توزيع المساعدات بشكل مضمون، وتسهيل الإفراج عن الرهائن، أكرر دعوتي إلى وقف إطلاق نار إنساني فوراً». وأعرب عن «قلق عميق بشأن الانتهاكات الواضحة للقانون الإنساني الدولي التي نراها في غزة»، مضيفاً «لنكن واضحين: كل طرف في أي نزاع مسلح ليس فوق القانون الإنساني الدولي»^(١٣).

الاعتراض على إجلاء الفلسطينيين من منازلهم ومناطقهم:

وعندما أمرت إسرائيل سكان غزة بإخلاء منازلهم، في ١٣ أكتوبر ٢٠٢٣م، كتب (غوتيريش) مقالة، مقال تم نشره في صحيفة (نيويورك تايمز) بتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠٢٣م، كما نشر في موقع (الأمم المتحدة) على شبكة المعلومات؛ وصف فيه أمر إسرائيل بإخلاء المنازل بالخطير والمقلق، وقال: «إن الأمر الذي أصدره جيش الدفاع الإسرائيلي ليلة الخميس للفلسطينيين في غزة بإخلاء منازلهم في غضون ٢٤ ساعة، أمر خطير ومقلق للغاية. وأي طلب لإجلاء جماعي في مدة وجيزة للغاية، يمكن أن يكون له عواقب إنسانية مدمرة». وأضاف: «يؤثر أمر الإجلاء هذا على ما يقرب من ١,١ مليون شخص، ويستهدف إقليمياً يتعرض للقصف الجوي، ومحاصراً بالفعل بدون وقود أو كهرباء أو مياه أو غذاء. وينطبق هذا القرار على منطقة عانت من أضرار جسيمة طالت الطرق والبنية التحتية خلال الأسبوع الماضي، مما يجعل عملية الإخلاء شبه مستحيلة في المقام الأول».

وأوضح (غوتيريش) أن القرار سيعيق الأمم المتحدة عن القيام بدورها في غزة، لأنه «ينطبق أيضاً على موظفي

«الاستنتاج المنطقي الوحيد هو أن العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة تهدف إلى ترحيل غالبية السكان المدنيين بشكل جماعي»^{١٤}.

تكرار الدعوة لوقف إطلاق النار وإدخال المساعدات الإنسانية:

حرص الأمين العام للأمم المتحدة - منذ بدء الحرب - على وقفها، سواء من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، أو من خلال استغلال المناسبات والأماكن المرتبطة بالحرب، ليدعو إلى ضرورة وقف إطلاق النار وإدخال المساعدات، ففي ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٣م، ألقى الأمين العام كلمة للصحافة من أمام معبر رفح الحدودي في مصر، مؤكداً على أهمية السماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى غزة. وفي كلمته لقمة القاهرة للسلام، التي عقدت في ٢١ أكتوبر ٢٠٢٣م، دعا الأمين العام إلى إطلاق سراح الرهائن، وتقديم المساعدات الإنسانية المستمرة للمدنيين في غزة، وتكريس المزيد من الجهود لمنع انتشار أعمال العنف.

الإعلان عن تفعيل المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة:

في ٧/١٢/٢٠٢٣م، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيرش) عن تفعيل المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة، والتي نادراً ما تستخدم، وهي مادة تخوّل الأمين العام «لفت انتباه مجلس الأمن إلى أي مسألة يرى أنها قد تهدد حماية السلم والأمن الدوليين». وبناءً على تلك المادة، أرسل (غوتيرش) خطاباً - غير مسبوق - إلى رئيس مجلس الأمن، يفعل فيه - للمرة الأولى - المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة «نظراً لحجم الخسائر في الأرواح في غزة وإسرائيل

الأمم المتحدة وأكثر من ٢٠٠ الف شخص يحتمون في مرافق الأمم المتحدة هناك، بما في ذلك المدارس والمراكز الصحية والعيادات، وعلى مئات الآلاف من الأطفال، علماً بأن ما يقرب من نصف سكان غزة هم دون سن ١٨ عاماً». وتابع بالقول: «وبصفتي أميناً عاماً للأمم المتحدة، أناشد السلطات الإسرائيلية أن تعيد النظر في هذا القرار. لقد اقتربنا من لحظة تصعيد كارثي، ونجد أنفسنا أمام مفترق طرق حرج. ومن الضروري أن تبذل جميع الأطراف - بما في ذلك الجهات التي لها نفوذ عليها - كل ما في وسعها لتجنب وقوع أعمال عنف جديدة، أو امتداد الصراع إلى الضفة الغربية والمنطقة برمتها. نحن بحاجة ماسة إلى مخرج من هذا الطريق المسدود الكارثي قبل فقدان المزيد من الأرواح»^{١٥}.

وفي السياق نفسه، صرحت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان (باولا غافيريا بيتانكور) - عبر بيان صحفي صادر عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ٢٢/١٢/٢٠٢٣م - أن «إسرائيل تسعى إلى تغيير تركيبة سكان غزة بشكل دائم من خلال أوامر الإخلاء المتزايدة باستمرار والهجمات واسعة النطاق والممنهجة على المدنيين والبنية التحتية المدنية» في جنوب غزة. وتابعت أن «إسرائيل تراجعت عن وعودها بتوفير السلامة في جنوب غزة من خلال أوامر الإخلاء التي حثت الفلسطينيين على الإخلاء من الجزء الشمالي إلى الجزء الجنوبي من القطاع»، وذكرت أن «الناس قد تم تهجيرهم قسراً مرة أخرى مع سكان جنوب غزة». وأردف البيان أنه «منذ ٧ أكتوبر/تشرين الأول عندما بدأ الصراع، أصبح ٨٥٪ من سكان غزة نازحين داخلياً». وتابعت الخبيرة:

(١٤) انظر: (إسرائيل ترد على تصريح خبيرة حقوقية تابعة للأمم المتحدة عن «طرده سكان غزة»)، منشور في موقع: (سي إن إن بالعربي)، بتاريخ: ٢٧/١٢/٢٠٢٣م، متاح على الرابط: <https://www.ROFUEHT/pw.2u/>.

(١٥) انظر: أنطونيو غوتيرش: (لماذا يجب على إسرائيل إعادة النظر في أمر إخلاء غزة)، مقالة منشورة في موقع: (الأمم المتحدة) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ١٣ أكتوبر ٢٠٢٣م، متاحة على الرابط: <https://www.pDcPoF5/pw>.



في غضون فترة وجيزة؛ محذراً من مخاطر الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة على العالم، كما حذر من أن النظام العام في القطاع يوشك أن ينهار بالكامل.

المحور الثالث: محاولات إضعاف الأمم المتحدة ومظاهره:

لم يكن ذلك الموقف الجاد والمحايد للأمين العام للأمم المتحدة ليرضي إسرائيل ومؤيديها من قادة الدول الكبرى؛ فلجأت إلى استخدام بعض الأساليب المخالفة للأعراف الدبلوماسية، لإعاقة مواقف الأمين العام، وتعطيل المنظمة عن أداء مهامها، وقد اتضح ذلك من خلال:

التجاوز الإسرائيلي على الأمين العام للأمم المتحدة:

عندما صرح الأمين العام للأمم المتحدة بأن ليس من حق إسرائيل قتل المدنيين بدعوى الدفاع عن النفس، اعترض عليه وزير الخارجية الإسرائيلي (إيلي كوهين)، وخاطبه بحدّة، مذكراً بمدنيين قتلوا في هجمات شنتها حماس على الأراضي الإسرائيلية، مشدداً على أنه لن يقابله، وألغى ميعاداً كان محددًا معه. وتابع (كوهين) القول إلى الأمين العام، مستخفاً به: «سيدي الأمين العام، في أي عالم تعيش؟»؛ مشيراً إلى أن إسرائيل انسحبت من غزة عام ٢٠٠٥م، بالقول: «أعطينا الفلسطينيين غزة حتى آخر شبر. لا نزاع في ما يتعلّق بأراضي غزة»^{١٥}.

كما طالب السفير الإسرائيلي بالأمم المتحدة (جلعاد إردان) الأمين العام بتقديم استقالته، وقال (إردان) على منصة إكس (تويتر سابقاً): «أمين عام الأمم المتحدة،

(١٥) انظر: (إسرائيل تطالب غوتيريش بالاستقالة بعد تصريحاته بشأن حرب غزة.. وكوهين: لن أقبله)، منشور على موقع: (العربية نت) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٢م، متاح على الرابط: <https://www.pw.2u.org/udC8Wb8>

الذي يبدي تفهماً لحملة القتل الجماعي للأطفال والنساء وكبار السن، ليس مؤهلاً لقيادة الأمم المتحدة». وصرح لإذاعة الجيش الإسرائيلي - تعقيباً على تصريح (غوتيريش) - بالقول: «بسبب تصريحاته سنرفض إصدار تأشيرات لممثلي الأمم المتحدة. لقد رفضنا بالفعل تأشيرة دخول لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية (مارتن جريفيث)»^{١٦}.

وإمعاناً في إرهاب (غوتيرش) - عبر تشويه صورته والتشكيك في مواقفه، أمام الرأي العام العالمي - شنت إسرائيل حملة إعلامية - عبر وسائل الإعلام الموالية لها، ومنصات التواصل الاجتماعي - ما جعله يدلي بتصريحات للصحافة، في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٣م، أعرب فيها عن عن صدمته «لتحريف البعض» لخطابه أمام مجلس الأمن الدولي في ٢٤ أكتوبر، ليبدو «كما لو كان يبرر أعمال الإرهاب التي ارتكبتها حركة حماس». وأكد أن تصريحاته «كانت على العكس تماماً من ذلك»، وذكر أنه في مستهل خطابه أمام المجلس أكد إدانة «الهجمات الإرهابية المروعة وغير المسبوقة التي شنتها حركة حماس في السابع من تشرين الأول/أكتوبر على إسرائيل»^{١٧}.

وعندما قام (غوتيرش) بتفعيل المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة، في ٧/١٢/٢٠٢٣م، شنت عليه إسرائيل هجوماً حاداً، وجددت مطالبته له بالاستقالة بعد دعوته لوقف الحرب على قطاع غزة؛ وقال وزير الخارجية الإسرائيلي (إيلي كوهين): إن «فترة ولاية غوتيريش تشكل خطراً على السلم العالمي». واعتبر

(١٦) انظر: (إسرائيل ترفض منح تأشيرات دخول لممثلي الأمم المتحدة)، منشور في موقع: (اسبوتيك عربي) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٣م، متاح على الرابط: <https://www.lqoedUj/pw.2u.org/>

(١٧) انظر: (الأمين العام للأمم المتحدة يرفض تحريف تصريحاته أمام مجلس الأمن)، منشور على موقع: (الأمم المتحدة) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٣م، متاح على الرابط: <https://www.org.un.news//story/ar> 2023/10/1125297/story/ar



كوهين أن طلب غوتيريش تفعيل المادة ٩٩ والدعوة إلى وقف إطلاق النار في غزة يشكلان «دعمًا لمنظمة حماس الإرهابية»، على حد تعبيره. كما اتهم المندوب الإسرائيلي الدائم لدى الأمم المتحدة (جلعاد إردان) الأمين العام بـ«الانحراف الأخلاقي»؛ ودعا (إردان) الأمين العام إلى «الاستقالة فوراً»، مضيفاً أن الأمم المتحدة بحاجة إلى «أمين عام يدعم الحرب على الإرهاب، وليس أميناً عاماً يتصرف وفقاً للنص الذي كتبه (حركة المقاومة الإسلامية) حماس»، على حد زعمه^{١٨}.

تأكيد قادة الدول الكبرى على استمرار دعمهم لإسرائيل:

على الرغم من إدانة الأمين العام للأمم المتحدة لما كانت تقوم به إسرائيل من انتهاكات لقوانين المنظمة الدولية، وما ترتكبه من جرائم إنسانية، أدانتها المنظمات المعنية بحقوق الإنسان؛ فإن قادة الدول الكبرى لم يتراجعوا عن موقفهم المؤيد لإسرائيل؛ بل حرصوا على تجديد هذا الدعم وتأكيد، غير مكترئين بالمنظمة الأممية وموقفها الراض لاستمرار الحرب ولما يرتكب فيها من جرائم، ففي ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٣م، دعت الولايات المتحدة الأمريكية كل من بريطانيا وكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا - التي تسمى (مجموعة: خمسة + ١) - إلى اجتماع عن بُعد، لبحث تطورات الحرب الدائرة بين إسرائيل وغزة؛ وتنامي المخاوف من أن تتحول الحرب بين إسرائيل وحماس إلى صراع أوسع في الشرق الأوسط، في ظل قيام إسرائيل بقصف غزة، وزيادة حدة الاشتباكات على حدودها مع لبنان.

وعقب الاجتماع أصدر البيت الأبيض بياناً قال فيه، إن

(١٨) انظر: (إسرائيل تجدد دعوتها غوتيريش للاستقالة وتتهمه بـ«الانحراف الأخلاقي»)، منشورة في موقع: (الجزيرة نت) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/١٢/٧م، متاح على الرابط: <https://www.spee/pw.2u/>

«القادة أكدوا مجدداً دعمهم لإسرائيل، وحقها في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب، ودعوا إلى التقيد بالقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك حماية المدنيين». وأشار البيان إلى أن القادة تناولوا أيضاً مسألة مواطنيهم المحاصرين في هذه الحرب بين إسرائيل وحماس، «خاصة أولئك الذين يرغبون في مغادرة غزة»^{١٩}. ولم يكن ما تضمنه البيان بشأن «التقيد بالقانون الإنساني وحماية المدنيين»، سوى ذر للرماد في العيون، وتستتر على الجرائم الإسرائيلية التي أدانتها المنظمة الدولية، وإلا لدعمت تلك الدول الأمم المتحدة في رفضها لما تقوم به إسرائيل من جرائم حرب، أو ضغطت عليها بالتراجع عن تأييدها فيما لو استمرت في مخالفتها، وكلا الأمرين لم يحدث، ما يعني موافقتها العلنية لقرارات المنظمة الدولية وما يتبعها من منظمات (مجلس الأمن، وهيومن رايتس وتش، واليونسيف... وغيرها).

معارضة قرارات وقف إطلاق النار:

من الأساليب التي اتبعتها إسرائيل والدول الكبرى - وفي مقدمتها الولايات المتحدة - لإعاقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن عن أداء دورهما، معارضة ما يصدر عنهما من قرارات لوقف إطلاق النار، لتتيح لإسرائيل فرصة القضاء على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وتهجير من بقي منه (طوعياً أو اختيارياً) تحت ضغط القصف العشوائي إلى مصر؛ حيث تعلن الولايات المتحدة رسمياً، أنها ضد (التهجير القسري) للشعب الفلسطيني في القطاع، في الوقت الذي تؤيد فيه كل الإجراءات العسكرية الإسرائيلية التي ترحل الفلسطينيين من شمال غزة إلى جنوبها ليكونوا على

(١٩) انظر: (بايدن وقادة غربيون يؤكّدون دعمهم لإسرائيل وحقها في الدفاع عن نفسها ويحثونها على حماية المدنيين)، منشور في موقع: (فرنسا ٢٤) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٢/١٠/٢٠٢٣م، متاح على الرابط: <https://2u.fhfFyLO/pw>



رئيس الوزراء (بنيامين نتنياهو) في وقت لاحق الدعوات لوقف إطلاق النار، معتبراً أن وقف العمليات سيكون بمثابة «استسلام» لحماس. واتهم المندوب الإسرائيلي بالأمم المتحدة من صوت لصالح القرار بأنهم يفضلون الدفاع عن إرهابيين نازيين بدلاً من إسرائيل، مشدداً على أن الأمم المتحدة لم تعد لديها شرعية فيما يتعلق بالأمر^{٢١}

وما زالت إسرائيل وأمريكا تعيقان أية قرارات أممية تطالب بوقف إطلاق النار للسماح بالمساعدات الإنسانية بالوصول إلى سكان القطاع، فقد عطلت أمريكا - عبر استخدام حق النقض (الفيتو)^{٢٢} - قراراً

(٢١) انظر: (ما الدول التي تدعم إسرائيل في حربها على غزة وتلك التي تدينها؟)، منشور في موقع: (بي بي سي عربي) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/١١/٥، متاح على الرابط: <https://arabic.com.bbc.com/c4n8qn04z7eo/articles>

(٢٢) استغلت الولايات المتحدة - وما زالت - أروقة المؤسسات الدولية الفاعلة كالأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية، بما فيها مجلس الأمن، لتقديم الدعم لإسرائيل، ووقفت سداً منيعاً في وجه كل المحاولات العربية أو الدولية الهادفة إلى إنصاف الشعب الفلسطيني داخل مجلس الأمن، عبر استخدامها حق النقض (الفيتو) لإحباط مشاريع قرارات تدين إسرائيل، أو تطالبها بالانسحاب من الأراضي المحتلة. ويعود استخدام أميركا الفيتو لصالح إسرائيل أول

مقربة من الحدود المصرية، بحيث لا يجدون مهرباً من القصف العشوائي الغاشم سوى اجتياح الحدود المصرية، وبذلك يتم تنفيذ مخطط الاستخبارات الإسرائيلية، الذي تم تسريبه في ١٣ أكتوبر ٢٠٢٣م؛ ورفضته حينها القيادة المصرية واعتبرت تنفيذه تهديداً لمعاهدة السلام بين البلدين.

وقد استطاعت إسرائيل والولايات المتحدة وغيرهما من الدول الكبرى المؤيدة لإسرائيل، أن تفشل مجلس الأمن (٥) مرات في تبني قرار لوقف إطلاق النار بغزة؛ حيث اعتمدت الولايات المتحدة على حقها في نقض ما يتخذه المجلس من قرارات عند التصويت عليها، ومن ثم إعاقة صدورها؛ الأمر الذي جعل الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش) يعرب، في ١٠/١٢/٢٠٢٣م، عن خيبة أمله من تكرار استخدام واشنطن ل(الفيتو)، وأوضح أن «سلطة ومصداقية مجلس الأمن الدولي قد تم تقويضها»، واصفاً ذلك بأن المجلس أصيب بـ «الشلل» بسبب الانقسامات الجيوستراتيجية^{٢٣}. وكان القرار الذي اتخذ في جلسة ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٣م بالأمم المتحدة، نموذجاً صارخاً على إعاقة الأمم المتحدة وإفشالها في أداء دورها، حيث شهدت هذه الجلسة دعوة بأغلبية ساحقة إلى قرار غير ملزم، لـ «وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية»؛ بحيث يمكن إدخال المساعدات لغزة؛ وتم تبني القرار غير الملزم، الذي تقدم به الأردن، بأغلبية ١٢٠ صوتاً مقابل ١٤ صوتاً وامتناع ٤٥ عن التصويت.

انتقدت الولايات المتحدة وإسرائيل القرار لعدم إشارته لحركة حماس، ووصف وزير الخارجية الإسرائيلي (إيلي كوهين) القرار بأنه «حقير»، في حين رفض

(٢٠) انظر: (الفيتو.. كيف تستخدم الولايات الأمريكية حق النقض غطاءً لجرائم إسرائيل؟)، تقرير منشور في موقع: (صحيفة المصري اليوم) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/١٢/١٦م، متاح على الرابط: <https://www.almasryalyoum.com/details/news/3054430>



قصف مدرستين تابعتين للأونروا في أقل من ٢٤ ساعة في غزة». وأضاف: «لقد قُتل وأصيب العشرات من الأشخاص، العديد من النساء والأطفال، أثناء بحثهم عن الأمان في مباني الأمم المتحدة». وتابع: «يبحث مئات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين عن مأوى في مرافق الأمم المتحدة في جميع أنحاء غزة بسبب اشتداد القتال». وأوضح أن الحرب «تسبب في سقوط عدد مذهل وغير مقبول من الضحايا المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال كل يوم؛ هذا يجب أن يتوقف، وأكرر دعوتي إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية»^{٢٣}.

وظلت الأوضاع على مدى أسابيع الحرب المتعاقبة - ومازالت حتى إعداد هذه الورقة - تراوح بين محاولات الأمم المتحدة لأداء دورها لوقف الحرب، بما يرتكب فيها من جرائم وانتهاكات للقوانين الدولية، فتقوم الولايات المتحدة والدول الكبرى بإعاقة تلك المحاولات

(٢٣) انظر: (الأمين العام للأمم المتحدة يجدد دعوته لوقف إطلاق النار في غزة)، منشور في موقع: (سي إن إن بالعربية) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/١١/٢٥، متاح على الرابط: <https://www.sjFoV8h/pw.2u/>.

عرض على مجلس الأمن، يطالب بوقف هذه الحرب العدوانية والإجرامية بشكل فوري، لإدخال المساعدات الإنسانية وضمان وصولها إلى المحاصرين داخل القطاع؛ ولم تسمح بمروره إلا عقب استبعاد عبارة (وقف الحرب)، ليصدر القرار، في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٣م - بعد ٥ أيام من تأجيل التصويت عليه - مقتصرًا على السماح بدخول المساعدات فقط، الأمر الذي أفرغ القرار من جدوى تنفيذه، حيث يصعب وصول المساعدات لسكان القطاع في ظل استمرار الحرب؛ وهو ما عبر عنه الأمين العام للأمم المتحدة بالقول: إن الطريقة التي تتبعها إسرائيل في تنفيذ عملياتها العسكرية في قطاع غزة «تخلق عقبات هائلة أمام توزيع المساعدات الإنسانية» داخل القطاع الفلسطيني الذي يسكنه ٢,٣ مليون نسمة. وحث (غوتيريش) «السلطات الإسرائيلية على إزالة القيود المفروضة على النشاط التجاري على الفور».

ثبات غوتيريش في مواجهة التحديات:

لم يوقف التجاوز والإرهاب الإسرائيلي، ولا التعتت الأمريكي، الأمين العام للأمم المتحدة عن مواصلة جهوده لوقف إطلاق النار؛ حيث قام، في ٣١ أكتوبر ٢٠٢٣م، عقب استهداف إسرائيل مخيم جباليا واستمرار إطلاق الصواريخ من غزة ناحية إسرائيل، بالتحذير من خطورة تصاعد الصراع. وفي ١٩ نوفمبر ٢٠٢٣م، جدد دعوته لوقف إطلاق النار، نظرًا لتحول الوضع من أزمة إنسانية في غزة إلى أزمة للبشرية. وقال (غوتيريش)، في بيان: «أشعر بصدمة عميقة إزاء

مرة إلى عام ١٩٧٢م، وذلك في مشروع قرار يتضمن شكوى بشأن عدوان الاحتلال على لبنان، ثم توالى استخدامها للفيديو لدعم إسرائيل على مدى عقود، حتى بلغ عدد مرات استخدام الفيديو الأمريكي لصالح دولة الاحتلال (٤٦) مرة من عام ١٩٧٢ حتى عام ٢٠٢٣م. كان آخرها استخدام الولايات المتحدة «الفيديو» ضد القرار المشار إليه. انظر دور الولايات المتحدة في إفشال مشاريع قرارات مجلس الأمن في: (الدعم الأمريكي لإسرائيل.. حجمه وأهدافه ومجالاته)، منشور في موقع: (الجزيرة نت) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/١٠/٢٥م، متاح على الرابط: <https://www.EsqDqxl/pw.2u/>.



وإفشالها، لمنح إسرائيل الوقت اللازم لإبادة الشعب الفلسطيني وإنهاء قضيته، بعد دعمها بما تحتاج إليه من أسلحة حديثة ذات قوة تدميرية عالية، وقوات قتالية محترفة، وخبراء في حروب العصابات، وأموال لتعويض ما تتكبده من خسائر جراء استمرار الحرب^{٢٤}.

المحور الرابع: تأثير الغضب الشعبي الغربي على مواقف بعض الدول الكبرى

مع نجاح التغطيات الإعلامية الواسعة النطاق في إظهار حجم الإبادة الجماعية التي يتعرض لها قطاع غزة وسكانه، وتسليط الضوء على القصف الجوي والمدفعي المتواصل الذي يقوم به جيش الاحتلال لقتل المدنيين من الأطفال والنساء وكبار السن، فضلاً عن التدمير الشامل للبنى التحتية الفلسطينية، بما في ذلك المستشفيات والمساجد والكنائس، وجميع جوانب الحياة المدنية، ثارت موجة من السخط والألم والغضب، تردد صداها من الضمير الجماعي للمجتمعات المدنية في جميع أنحاء العالم؛ وشهدت العديد من عواصم ومدن العالم - وبخاصة في مدن ومعقل القوى العظمى والدول

(٢٤) ذكر بعض الباحثين أن كما حرصت أمريكا من البداية على أن تكون في صلب عدوان الاحتلال، عبر وضع الخطط العسكرية مع جنرالات الاحتلال؛ وانعكس ذلك على الخطط الحربية للاجتياح البري لقوات الاحتلال، حيث تميزت بالحذر الشديد؛ نتيجة نصائح الجنرالات الأميركيين الذين تعلموا من اجتياح الفلوجة والموصل في العراق؛ فضلاً عن دروس حرب أفغانستان. انظر: ماجد أبو دياك: (انقلب السحر على الساحر.. ماذا يترتب على خلاف بايدن ونتنياهو؟) مقالة منشورة في موقع: (الجزيرة نت) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/١٢/٢١م، متاحة على الرابط: <https://pw.2u/L8Zojbi>. كما كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية، في عددها الصادر يوم الاثنين ٢٠٢٣/١٢/٢٥م، عدد طائرات وسفن الشحن الأميركية، التي وصلت إلى إسرائيل وتحمل على متنها أسلحة وذخائر، منذ بداية الحرب ضد حماس في ٧ أكتوبر. وذكر المصدر أنه منذ بداية الحرب، وصلت ٢٣٠ طائرة و٢٠ سفينة شحن أميركية، تحمل مساعدات عسكرية، إلى إسرائيل. وكانت الولايات المتحدة فتحت جسراً جويًا لنقل الأسلحة إلى إسرائيل، منذ بدء عملياتها العسكرية على قطاع غزة. انظر: (كشف حصيلة الدعم العسكري الأميركي لإسرائيل منذ ٧ أكتوبر)، منشور في موقع: (اسكاي نيوز عربية)، بتاريخ: ٢٠٢٣/١٢/٢٥م، متاح على الرابط: <https://pw.2u/uE5Ndil>.

ذات النفوذ، كأمريكا وأوروبا الغربية - صحوة شعبية غير مسبوقة، تجسدت في المظاهرات الحاشدة^{٢٥}، التي نادى بتحقيق العدالة وأستتكرت ممارسات الإبادة الجماعية الإسرائيلية، وطالبت بوقف الحرب التي أودت بحياة عشرات الآلاف وتسببت في إصابة عشرات الآلاف من الفلسطينيين، في أقل من تسعين يوماً، وكان سبعون بالمائة من الضحايا من المدنيين الأبرياء العزل، من الأطفال والنساء والمسنين.

وقد أثرت هذه الصحوة العالمية، والأصوات الإنسانية المدوية على مواقف بعض الدول الكبرى المؤيدة لإسرائيل؛ واتخذ هذا التأثير عدة مظاهر، منها:

• تخفيف الإدارة الأمريكية من حدة موقفها السياسي المنحاز لإسرائيل، وهو ما بدا فيما صدر عن الرئيس الأمريكي مؤخراً من تصريحات تصف ما تقوم به إسرائيل بـ«القصف العشوائي» الذي

(٢٥) بدأت هذه المظاهرات منذ أواخر شهر أكتوبر ٢٠٢٢م، ومازالت مستمرة حتى إعداد هذه الورقة؛ ففي ٢٣/١٢/٢٠٢٣م، شهدت عواصم أوروبية عدة مظاهرات حاشدة رفضاً للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. ففي مدينة مانشستر البريطانية خرج الآلاف في مسيرة داعمة لفلسطين، ومطالبة بوقف إطلاق النار على القطاع، كما خرجت مظاهرات في الدانمارك، دعماً للشعب الفلسطيني وتنديداً بالمجازر الإسرائيلية. كما خرجت أيضاً في مدينة أوترخت الهولندية، وحمل المتظاهرون الأعلام الفلسطينية، ونددوا باستمرار القصف الإسرائيلي «الوحشي» على غزة. وفي مدينة ميلانو الإيطالية، تظاهر الآلاف ورددوا شعارات مؤيدة لفلسطين ومطالبة بإنهاء الاحتلال ووقف المجازر بحق المدنيين. وفي العاصمة الفرنسية باريس خرجت مظاهرات داعمة للشعب الفلسطيني ومنندة بالعدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة. وفي العاصمة الألمانية برلين، انطلقت مظاهرة ندد فيها المحتجون بما وصفوه بالإبادة الجماعية في غزة، وطالبوا الحكومة الألمانية بالتوقف عن دعم إسرائيل. وتزامنت هذه المظاهرة مع مسيرات أخرى في مدينتي شتوتغارت وكولونيا، تطالب بدورها بوقف فوري لإطلاق النار في غزة. وفي اليوم نفسه شهدت العاصمة السويدية ستوكهولم مظاهرة أمام مبنى السفارة الإسرائيلية احتجاجاً على الهجمات التي تستهدف قطاع غزة. وتجمع المتظاهرون أمام مبنى السفارة الإسرائيلية، لتلبية لدعوات أطلقت عبر منصات التواصل الاجتماعي. وطالب المحتجون بتصنيف الهجمات الإسرائيلية على غزة بـ«جرائم حرب»، والوقف الفوري لإطلاق النار. انظر: (مظاهرات في مدن أوروبية تطالب بإيقاف المجازر الإسرائيلية في غزة)، تقرير منشور في موقع: (الجزيرة نت) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/١٢/٢٣م، متاح على الرابط: <https://DsvhIIW/pw.2u/>



يؤدي إلى سقوط ضحايا مدنيين؛ وفي حثه لقوات الاحتلال على الدقة في استخدام القنابل والصواريخ في عمليات القصف، لتقليل الإصابات بين المدنيين؛ وهو أمر لم تتعامل معه حكومة الاحتلال حتى الآن، ولا يُعرف إن كانت ستلتزم به في المرحلة القادمة، في ظل استمرار احتلال قطاع غزة، وشنّ الحرب على المقاومة. كما حدّدت إدارة الرئيس بايدن للاحتلال أن ينتقل من المرحلة الحالية الأكثر كثافة، إلى المرحلة الأقل بأسرع وقت ممكن، وتحدثت مصادر أميركية وإسرائيلية عديدة عن أن المدة المتاحة للاحتلال لا تتجاوز مطلع العام المقبل.

ولا تعدو تصريحات الرئيس بايدن عن كونها تهدئة للرأي العام الأمريكي الثائر ضد الإدارة المتواطئة مع إسرائيل، المشاركة في قتل الفلسطينيين وإبادتهم، بما توفره لجيش الاحتلال من غطاء سياسي، ودعم عسكري (أسلحة، وعناصر مقاتلة، وخبراء في حرب المدن، وردع للقوى الإقليمية كي لا تتدخل في الحرب)؛ بينما يبدو موقف الرئيس بايدن على أرض الواقع موافقاً لرئيس الوزراء ووزير الدفاع الإسرائيليين، في رفض وقف إطلاق النار، معتبراً أنه يسمح لحماس بإعادة ترتيب أوضاعها في المعركة؛ والاقترار على قبول هدن إنسانية مؤقتة، بهدف إدخال المساعدات الإنسانية - التي تمنع إسرائيل وصولها إلى الفلسطينيين في أغلب مناطق القطاع - مقابل إخراج الرهائن، أو تبادل الأسرى، كم تم في الهدنة التي عقدت بين الطرفين في نوفمبر ٢٠٢٣م^{٢٦}.

(٢٦) بدأت هذه الهدنة في ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٣م، بعد مرور أكثر من ٤٦ يوماً من بدء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة رداً على معركة «طوفان الأقصى» التي أطلقتها المقاومة في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، بعد اتفاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وإسرائيل عليها وكانت مدتها أربعة أيام وتم تمديدتها يومين إضافيين. وأسهمت كل من الولايات المتحدة وقطر ومصر في إجرائها بالاتفاق مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وتم خلالها تبادل عدد من الأسرى الإسرائيليين لدى حماس مقابل الإفراج عن عدد من المعتقلين الفلسطينيين لدى إسرائيل. انظر تفاصيل الهدنة وشروطها في: (الهدنة الإنسانية المؤقتة في غزة ٢٠٢٣ .. بنودها وتفصيلها)، تقرير منشور في موقع: (الجزيرة نت) على شبكة المعلومات، متاحة على الرابط: <https://2u/>.

• مطالبة الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون) للمرة الأولى بمؤتمر باريس الدولي، في ٩ نوفمبر ٢٠٢٣م، بوقف إطلاق النار وحماية المدنيين؛ حيث قال (ماكرون) - في كلمته خلال افتتاح المؤتمر -: «في المدى القريب، علينا أن نعمل على حماية المدنيين.. لهذا السبب، هناك حاجة إلى هدنة إنسانية سريعة، ويجب أن نعمل من أجل وقف إطلاق النار». وشدد الرئيس الفرنسي على أنه «من الضروري حماية المدنيين في قطاع غزة»، وعلى «أنه لا يمكن أن تكون هناك معايير مزدوجة في ما يتعلق بحماية الأرواح البشرية». وأضاف أن «هذا أمر غير قابل للتفاوض». وأشار إلى أن الوضع الإنساني يتدهور «أكثر كل يوم» في غزة، داعياً إلى تسويق المساعدات وتنظيمها بطريقة ملموسة حتى يكون من الممكن نقلها. كما أعلن (ماكرون) أيضاً أن بلاده ستزيد مساعداتها لقطاع غزة إلى ١٠٠ مليون يورو^{٢٧}.

وأكدت وزيرة الخارجية الفرنسية (كاترين كولونا) - عبر مؤتمر صحفي مشترك مع نظيرها الإسرائيلي (إيلي كوهين) في تل أبيب، خلال زيارتها إلى إسرائيل، في ١٧ ديسمبر ٢٠٢٣م - على قلق بلادها «البالغ» إزاء الوضع في قطاع غزة، وطالبت ب«هدنة جديدة فورية ومستدامة» في الحرب، وخفض التصعيد مع لبنان في ظل القصف المتبادل مع حزب الله^{٢٨}.

• دعوة وزير الخارجية البريطاني (ديفيد كامرون) ونظيرته الألمانية (أنالينا بيربوك) - في مقال مشترك نشرته صحيفة (صنداي تايمز) -

McRJ2y4/pw

(٢٧) انظر: (مؤتمر باريس.. الرئيس الفرنسي: لا بد من هدنة إنسانية ووقف إطلاق النار بغزة)، منشور في موقع: (صحيفة سبق الإلكترونية) على شبكة المعلومات، متاح على الرابط: <https://www.sabq.org/world/avi-950g45k>.

(٢٨) انظر: (وزيرة الخارجية الفرنسية تطالب إسرائيل ب«هدنة فورية ومستدامة» في غزة)، منشور في موقع صحيفة (الشرق الأوسط) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ١٧/١٢/٢٠٢٣م، متاح على الرابط: <https://2u/pw/QX2uMT2>.



الحكومة الإسرائيلية «أن تفعل المزيد للتمييز بشكل كاف بين الإرهابيين والمدنيين، وضمان استهداف حملتها لقادة حماس وعمالها»، وأوضح أن «إسرائيل تمتلك الحق في الدفاع عن نفسها، لكن خلال قيامها بذلك، عليها الالتزام بالقانون الإنساني الدولي. إسرائيل لن تتصر في الحرب لو دمرت عملياتها أفق التعايش السلمي مع الفلسطينيين. لهم الحق في القضاء على تهديد حماس».

• **حثُّ مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي (جوزيب بوريل)، على ضرورة وقف العمليات العسكرية والوصول إلى هدنة إنسانية «بشكل عاجل»، مضيفاً عبر حسابه على موقع (إكس)، «تم قتل الكثير من المدنيين في غزة، وكما أكد عليه آخرون من بينهم وزراء خارجية فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، فإننا نشهد تقصيراً كارثياً في التمييز خلال العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة»^{٢٩}.**

• **صدر بيان مشترك لرؤساء وزراء كل من كندا، وأستراليا، ونيوزيلندا، يؤكد على دعم هذه الدول «للجهود الدولية»، وأكد أنهم «يشعرون بالقلق إزاء تقلص المساحة الآمنة للمدنيين في غزة»، وأنه «لا يمكن أن تكون المعاناة المستمرة لجميع المدنيين الفلسطينيين هي ثمن هزيمة حماس»^{٣٠}.**

(٢٩) انظر: (٣ دول أوروبية تدعو لوقف إطلاق النار بغزة)، تقرير منشور في موقع: (سكاي نيوز عربية)؛ بتاريخ: ١٩ ديسمبر ٢٠٢٣م، متاح على الرابط: <https://www.2rvngxmY/pw.2u/>

(٣٠) يرى منسق العلاقات الألمانية العربية في البرلمان الألماني وخبير العلاقات الدولية، عبدالمسيح الشامي، أن هناك تسيقاً بين الدول الأوروبية وخاصة «بريطانيا وألمانيا وفرنسا» مع الحكومة الإسرائيلية قبل توجيه تلك الدعوات للرأي العام العالمي، لأن الواقع يؤكد أن هذه الدول هي الأكثر تأييداً للعملية الإسرائيلية في بادئ الأمر، مضيفاً: «لا أعتقد أن الموقف الألماني والبريطاني يمكن أن يكون مناهضاً لإسرائيل في أي وقت أو مكان، لأن هذا الأمر غير عملي على أرض الواقع، بالنظر للعلاقات التي تجمع تلك الدول بتل أبيب». وأكد أنه «لا يمكن أن تقف ألمانيا أو بريطانيا ضد إسرائيل بأي شكل من

• **موافقة ١٣ عضواً من أعضاء مجلس الأمن - بمن فيهم فرنسا - وامتناع بريطانيا عن التصويت، على قرار مجلس الأمن رقم (٢٧٢٠) الذي تقدمت به الإمارات، والذي يدعو إلى «اتخاذ خطوات عاجلة للسماح فوراً بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل موسّع وآمن ودون عوائق ولتهيئة الظروف اللازمة لوقف مستدام للأعمال القتالية». وكان القرار قبل إقراره يتضمن نصاً بوقف إطلاق النار، إلا أنه قد ألغي بسبب استخدام الولايات المتحدة (الفيو) ضده، كما ورد في موضع سابق من الورقة^{٣١}.**

ويعكس موقف الدول الأوروبية المؤيد للقرار قبل حذف نص المطالبة بوقف إطلاق النار، بداية تملل التحالف الأنجلوسكسوني الذي دعم الحرب على غزة، وأنه بدأ يتراجع عن موقفه، وأن السيطرة الأميركية عليه قد ضعفت.

• **دعوة ١٣ دولة من بينها - بريطانيا وكندا وفرنسا وأستراليا - إسرائيل، إلى اتخاذ خطوات فورية وملموسة للتصدي لعنف المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة. وقالت الدول، في بيان مشترك نشرته الحكومة البريطانية، في ١٥ ديسمبر ٢٠٢٣م: إن «ازدياد وتيرة عنف المستوطنين المتطرفين ضد الفلسطينيين غير مقبول»؛ وأضاف البيان «يجب الآن اتخاذ خطوات استباقية لضمان الحماية الفعالة والفورية للتجمعات الفلسطينية»^{٣٢}.**

الأشكال»، لكن دعوتهم لوقف القتال تأتي في ظل سقوط آلاف المدنيين وتزايد الضغوط للعب دور إيجابي في وقف تلك المعاناة. من حديث خاص لموقع (سكاي نيوز عربية)، المرجع السابق نفسه.

(٣١) انظر: (مجلس الأمن الدولي يعتمد قراراً حول توسيع وصول المساعدات إلى غزة)، منشور في موقع: (أخبار الأمم المتحدة) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٣م، متاح على الرابط: <https://www.sto-ar.org.un.news/>; 2023/12/1127097/ry

(٣٢) انظر: (بريطانيا وشركاؤها يطالبون إسرائيل بالتصدي لعنف المستوطنين)، منشور في موقع: (سكاي نيوز عربية)، بتاريخ: ١٥/١٢/٢٠٢٣م، متاح على الرابط: <https://www.il3iCfk/pw.2u/>

الإسرائيلية باسم جريمة (اللاسامية) من أجل خلق التعاطف الجماعي لمواطنيها، وتخفيف مشاعر العداة المتزايدة تجاه سياسات إسرائيل العدوانية والإبادة الجماعية التي تنفذها قوة الحرب الإسرائيلية.

5. تعريض الولايات المتحدة والدول الأوروبية للانتقاد، وتشبيهها بالأنظمة الديكتاتورية والقوى الفاسدة، في تعاملها مع المظاهرات الجماهيرية التي انطلقت في العواصم والمدن الأوروبية، مستتكرة إبادة شعب أعزل بدعوى الدفاع عن النفس، ورافضة مواقف قادتها المؤيدة لإسرائيل، والعمل على تحسين صورتها أمام شعوب العالم. ولعل الانتقاد الأبرز هو ما صدر عن ممثل الصين في الأمم المتحدة، عندما عقب، في ١٩ ديسمبر ٢٠٢٣م، على رفض الولايات الأمريكية لوقف إطلاق النار في غزة، رغم ما ترتكبه إسرائيل من انتهاكات لحقوق الإنسان بقوله: «مرة أخرى نشهد ازدواجية المعايير، ونفاقاً تاماً. أولئك الذين أصموا آذاننا بالشعارات الجميلة لحقوق الإنسان وحماية المرأة والطفل؛ الآن ليسوا مستعدين حتى للحديث عن وقف إطلاق النار».

الخلاصة

نخلص مما أوردنا في محاور الورقة إلى ما يلي:

- أن المنظمة الأممية، بما يتبعها من منظمات، قد بذلت جهودها لمعالجة الأوضاع اللا إنسانية التي نتجت عن الحرب على غزة، ولكنها لم تتجح في وقف إسرائيل عما تقوم به من إبادة جماعية لفلسطيني قطاع غزة، وما تقترفه من قتل واعتقال آلاف الفلسطينيين في القدس والضفة الغربية.

- يعود عدم نجاح الأمم المتحدة في وقف الحرب

إلى أن الولايات المتحدة وغيرها من الدول الكبرى، كانت - وما زالت - تقوم بدور رئيس في إفشال وإعاقة مهام الأمم المتحدة بما يتبعها من منظمات وأجهزة تجاه الحرب في غزة، لتمكن قوات الاحتلال الإسرائيلي من استكمال ما بدأت من حرب إبادة لفلسطيني القطاع؛ فضلاً عما تقوم به قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين من عمليات إجرامية ضد الفلسطينيين في الضفة والقدس.

- أسهمت المتابعة الإعلامية الآنية والمستمرة من قبل القنوات الفضائية العربية - وبخاصة قناة الجزيرة العربية - في نقل الجرائم البشعة التي ترتكبها قوات الاحتلال من إبادة للبشر وتدمير لكل مظاهر العمران والحضارة في قطاع غزة، ما أدى إلى استفاقة كثير من مواطني الدول الأوروبية على حقيقة ما يجري من إبادة لشعب أعزل على يدي محتل غاصب؛ وهي الحقيقة التي طالما أخفاها الإعلام الغربي المردد للدعاية الصهيونية المضللة؛ وغيبها التأييد الأعمى والدعم اللا محدود الذي قدمته - وما زالت تقدمه - قيادات الولايات المتحدة والدول الأوروبية لإسرائيل، لتواصل عدوانها الهمجي وجرائمها النازية السادية؛ فانبثرت جماعات كبيرة من تلك الشعوب تخرج في مظاهرات حاشدة في عديد من العواصم والمدن، لتعلن اعتراضها وإدانتها لما يحدث في غزة، وتطالب قياداتها بالضغط على إسرائيل لوقف الحرب.

- أثرت المظاهرات المطالبة بوقف العدوان الإسرائيلي الغاشم على الشعب الفلسطيني، على موقف بعض القادة المؤيدين للعدوان الإسرائيلي، نوعاً ما، وبدأ بعضهم يطالب حكومة الاحتلال بالحد من استهداف المدنيين، وتحديد وقت لانهاء الحرب؛ وهو ما رفضته حكومة الحرب الإسرائيلية، واعتبرته

تدخلًا في القرار الإسرائيلي، وتأييدًا للإرهاب.

- الإصرار الإسرائيلي على مواصلة الحرب، حتى يتم القضاء على (حماس) وتحرير الأسرى الإسرائيليين لدى المقاومة - وهي الأهداف التي تم إعلانها عند بدء الحرب، ولم تتحقق حتى كتابة هذه الورقة، على الرغم من اقتراب الحرب من إكمال التسعين يومًا - ينذر بالمزيد من الشهداء والمصابين، وتهجير من بقي من سكان القطاع، وهو الهدف الرئيس غير المعلن للحرب؛ وذلك ما قد يستحيل تحقيقه في ظل ما تبديه المقاومة من صمود في وجه الإسرائيليين وداعميهم.

- أدى قيام الحرب واستمرارها وما ارتكب فيها من جرائم إبادة وتهجير عرقي للشعب الفلسطيني إلى قيام الأذرع الإيرانية في المنطقة - الحوثيين وحزب الله وبعض جماعات الحشد الشعبي في العراق - بإطلاق بعض الصواريخ والمسيرات القوات الأمريكية المتمركزة في المنطقة، والمستعمرات الإسرائيلية على الحدود اللبنانية، واستهداف السفن المتجهة إلى إسرائيل عبر البحر الأحمر... وغيرها من العمليات، التي قد يؤدي استمرارها وضعف السيطرة عليها إلى اتساع نطاق الحرب، وتحولها إلى حرب إقليمية وربما عالمية، تضر بدول المنطقة وشعوبها، وتضاعف من أزمات العالم السياسية والعسكرية والاقتصادية.



Gulf Research Center
Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع